كلمة المستشار محمد الضاحي

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية

اعمال الدورة العادية (47) للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان

جامعة الدول العربية- القاهرة، 11-2020/2/13

بند الميثاق العربي لحقوق الانسان

سعادة الأستاذ/ أسامة الذويخ – رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

السيدات والسادة أعضاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان الموقرين

تحية طيبة وبعد،،

يطيب لي أن أشارك اليوم في اجتماعات الدورة السابعة والأربعين للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لاستعراض عمل لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) ضمن البند الخامس على جدول أعمال اللجنة العربية الدائمة والخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وأود في البداية أن أعبر عن شكري وتقديري للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وجهودها على مدى العقود الماضية بوصفها الجهاز الرئيسي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، تلك الجهود التي أثمرت الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذى تنبثق عنه لجنة حقوق الإنسان العربية. وكذلك ما تحظى به لجنة الميثاق من دعم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والحفظ عليها كآلية عربية اقليمية مستقلة لتعزيز وحماية حقوق الانسان في عالمنا العربي.

وأود الإشارة لأهمية هذا الاجتماع الذي يأتي وقد مر (16) عاما على إقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان في القمة العربية بتونس العام 2004، وكذلك مرور (11) سنة على تأسيس لجنة الميثاق.

السيدات والسادة المحترمين

لقد ناقشت لجنة الميثاق تقارير عشرة دولة أطراف هي: (الأردن، الجزائر، البحرين، قطر، الامارات، العراق، لبنان، السودان، السعودية، الكويت)، حيث قدمت هذه الدول التقرير الأولي، كما قدمت كل من (الاردن، الجزائر، البحرين، قطر، الامارات، الكويت) تقريرها الدوري الأول عقب مرور الأجل المحدد في الميثاق لتقديم التقرير. وتستعد اللجنة في الفترة الزمنية القادمة لمناقشة التقرير

الدوري الاول لدولة الكويت الذي تسلمته في نهاية شهر ديسمبر من عام 2019. وعلى امتداد مسيرة اللجنة تطور عمل اللجنة في معالجة التقارير الواردة من الدول الأطراف، وتطورت معها الملاحظات والتوصيات الختامية كمًا ونوعًا، وتعمل اللجنة من خلال الملاحظات والتوصيات الختامية، وكذلك من خلال الحوار التفاعلي مع الدول الأطراف على ضمان التزام الدول بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتشكل هذه الملاحظات والتوصيات الختامية اجتهادا رصينا لبلورة معايير عربية لحقوق الإنسان.

وكما تعلمون، أصبحت اللجنة تتمتع بمكانة أدبية مرموقة بفضل المعالجة المهنية المستقلة لتقارير الدول الأطراف في الميثاق، وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأطراف التي لم تقدم تقريرها الأولي الى تقديمه، كما أدعو الدول التي قدمت تقريرها الأولي الى تقديم تقريرها الدوري الأول، وتلك التي حان موعد تقديمها الدوري الثاني الى تقديمه.

وأود أن اثمن ايداع الجمهورية الاسلامية الموريتانية وجمهورية مصر العربية لوثائق انضمامها ومصادقتها على الميثاق العربي على التوالي لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقا لنص المادة (49) من الميثاق. واغتنم هذه مناسبة اجتماعكم لدعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الميثاق إلى المصادقة أو الانضمام إليه من أجل استكمال عقد حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية.

أيها الأخوة والأخوات

أننا في لجنة حقوق الإنسان العربية نتطلع للتعاون مع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان في عدد من القضايا والانشغالات ومنها:

أولاً: استكمال انضمام الدول التي لم تصادق حتى الآن على الميثاق، فكما تعلمون، فإن عدد الدول التي صادقت على الميثاق 16 دولة عربية. وتأمل اللجنة من لجنتكم الموقرة وكذلك من الدول الأطراف، تشجيع الدول العربية غير الأطراف في الميثاق على المصادقة عليه أو الانضمام له. وهناك خطوات تقدرها اللجنة لكل من الجمهورية التونسية والمملكة المغربية على صعيد المصادقة.

ثانياً: تشجيع الدول الأطراف على متابعة تنفيذ ملاحظات اللجنة وتوصياتها الختامية على التقارير التي تم فحصها وفقا لأحكام المادة (48) من الميثاق، وذلك من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية ومؤسسية وإدارية لتنفيذ هذه التوصيات في سياق تعزيز واحترام حقوق الإنسان وتنفيذ

أحكام الميثاق. وقد تلقت اللجنة بوادر إيجابية من الدول لتنفيذ ما جاء بالملاحظات والتوصيات الختامية.

ثالثاً: تحث لجنة حقوق الإنسان العربية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والدول الأطراف على النظر في تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أو إضافة ملاحق إضافية تستجيب لتطور حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي، وبحيث يتكامل الميثاق ويترابط مع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وفي ضوء الحاجة لتحديث المنظومة العربية لحقوق الإنسان، وفق أفضل الممارسات والتجارب في الأنظمة الإقليمية، وبما يضمن تفعيل حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي.

رابعاً: حاجة اللجنة الى تأكيد ضمانات استقلاليتها الكاملة وفقا للمعايير والممارسات الفضلى في هذا الشأن، على نحو ما هو معمول به في الآليات التعاهدية الدولية والإقليمية لتحقيق المهام بالشكل الأمثل والقيام بدورها على أكمل وجه، وخاصة في ظل قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8436 المتخذ في دورته العادية رقم 152 بتاريخ 2019/9/10 حول وضعية لجنة حقوق الانسان العربية.

خامساً: تعزيز التعاون بين اللجنتين وبمشاركة الدول الأطراف في جهود لجنة الميثاق في كيفية وضع تعليقات عامة لتسهيل الفهم المشترك لبعض أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة المحترمين

لقد أظهرت عملية فحص التقارير المتواترة من الدول إلى اللجنة وكذلك الملاحظات والتوصيات الختامية، أن هناك حاجة ماسة لتركيز النظر على عدد من القضايا يأتي في مقدمتها؛ مكافحة الإرهاب وأثره على حماية حقوق الإنسان أو ما يمكن تسميته "حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب"، وتعزيز جهود حظر التعذيب والحماية منه في التشريعات العربية، وتعزيز الحق في المحاكمة العادلة، وتعزيز جهود اعمال الحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية.

وختاما،،

فإنني أشير للمتغيرات الوطنية والإقليمية، حيث خطت بعض البلدان العربية خطوات ملموسة في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان على مستوى تعديل وتحديث الدساتير الوطنية مما عزز الحقوق والحريات الأساسية، والتوازن بين السلطات في الدولة، أو استحداث محاكم دستورية، فضلا عن تسارع انتشار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع الأخذ في الحسبان أيضا الأزمات الخطيرة التي تشهدها بعض البلدان العربية. وأقول إن هذه المتغيرات جميعها إيجابية كانت أو سلبية تدفعنا

دفعا لتعزيز التعاون بين الآليات العربية المعنية بحقوق الإنسان داخل الجامعة العربية والتشبث بالمنظومة العربية لحقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،